بيان من حركة معا – فرعية اللاذقي

alhiwaradimocraty.free.fr/20-08-2011-2.htm

معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية

بيان من حركة معا – فرعية اللاذقية – الى اهلنا في مدينة اللاذقية الكرام .تأكيدا منه على إيغاله في الحل الأمني , وعلى السير بسوريا نحو مخاطر جمة ولعل اوضحها الآن هو بوادر التدخل الخارجي , يواصل النظام محاولته الدموية لاسكات الانتفاضة الشعبية الباسلة , والتي تشهد مدينة اللاذقية الآن فصلا دمويا آخر من فصولها .ان هذه المحاولة لن تجدي نفعا بل تقدم ورقة رابحة لكل من يريد شرا بسوريا

إننا في معا إذ نستنكر الحل الامني بكامله وندين كل مظاهره من حصاروقتل واعتقال وترهيب المواطنين باطلاق النار العشوائي وتهجيرهم فاننا ايضا نحمل النظام وحده كامل المسؤولية عن الشهداء والمعتقلين والجرحى وعن النازحين ونهيب بكل المواطنين في اللاذقية- ونحن منهم - بالتضامن التام مع اهلنا المنكوبين وفتح بيوتهم وقلوبهم وتقديم كل المساعدات الممكنة لهم , فدمهم هو دمنا ومصابهم مصابنا , وسنبقى دائما ابناء وطن واحد يجمعنا الالم والفرح والمصير .

عاشت سورية حرة وديموقراطية

المجد لشهدائنا

والحرية لاسرانا

والشفاء لجرحانا

وسورية ستنتصر شاء من شاء وأبى من أبى

- **رؤيتنا للمرحلة الانتقالية**

الأخوة الأعزاء , هذه رؤيتنا في حركة "معاً" للمرحلة الانتقالية من الاستبداد الى الديمقراطية في سورية ,

نطرحها على حضراتكم , زملاء وأصدقاء , للنقاش وتلقي وجهات نظركم طوال عشرة أيام على البريد الالكتروني :

together.for.syria@hotmail.com

فضلا عن تعليقاتكم السريعة في هذه الصفحة .

رؤيتنا للمرحلة الانتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية في سورية

حركة "معاً من أجل سورية حرّة وديمقراطية"

سبق أن رأينا، في حركة "معاً من أجل سوريا حرّة وديمقراطية"، أنَّ بلادنا تمرّ بمرحلة تاريخية عنوانها العريض رفض الشعب السوري مواصلة العيش بالطريقة السابقة، في ظلّ نظام الاستبداد، وتطلّعه إلى الحرية عبر نظام سياسي ديمقراطي يؤسّس لبناء دولة مدنية ديمقراطية عادلة.

وكانت فئات شعبنا وقواه السياسية المختلفة قد عبّرت عن الإرادة السابقة بتعبيرات لفظية شتّى تراوحت من "إصلاح" النظام إلى "إسقاطه" مروراً بـ "تغييره"، أمّا التعبيرات الميدانية فبلغت حدَّ الانتفاضة الشعبية التي راحت تتقدّم وتتصاعد محافظةً، في الأغلب الأعمّ، على طابعها السلمي الحضاري رغم كلِّ ما لقيته وتلقاه من قمعٍ وقتل.

وقد رأينا في هذه الانتفاضة –وفي محافظتها على طابعها السلميّ وابتعادها عن أيّة أجندات خارجية- الأداة الرئيسة لتفكيك النظام الدكتاتوري الأمني الفاسد، والدَّفْع باتجاه بناء الدولة المدنية الديمقراطية. وقلنا إنّه سواء اشتمل تفكيك هذا النظام على لحظات سقوط درامية (كما جرى في مصر وتونس، حيث بادر النظام بدفعٍ من الانتفاضة إلى التخلص من رأسه وقمّته) أم كان سيرورةً متصاعدةً ومعقّدة من دون لحظات السقوط الدرامية تلك (كما يُحتمَل أن يحصل في بلد مثل سورية لا تكاد تنفصل فيه قمّة النظام وحلقته العليا الرئيسة عن النظام ذاته، ولا يزال يبدي فيه النظام تلاحماً شديداً في مكوّناته، ويحظى بتأييد قواعد اجتماعية واقتصادية شتّى، في بلدٍ يتميّز بفسيفسائه الإثنية والطائفية والمذهبية الخاصة المعقّدة وبغياب كامل لجميع مظاهر المجتمع المدني الذي ذهبت به عقود من القمع) فإنَّ المقصود هو إطلاق عملية تحوّل ديمقراطي، عملية تغيير نظام الاستبداد والفساد، بوصفه جملةً من القوانين والمؤسسات والأجهزة والعلاقات والصلات بالدولة والأشخاص فضلاً عن الدستور، وذلك عبر جملة من الإجراءات التي لا بدّ من تنفيذها لضمان الانتقال من شكل الحكم الدكتاتوري الاستبدادي والدولة الأمنية المرتبطة بالفساد إلى شكل الحكم الديمقراطي والدولة الديمقراطية المدنية.

وكنّا قد أوضحنا موقفنا بوضعه، صراحةً، مقابل نوعين من المواقف، يتمثّل أولهما في استعجال مراحل الانتفاضة واستسهال مهماتها، في حين يتمثّل ثانيهما في الإصرار على مجيء الحلول من النظام ذاته، الذي هو سبب الأزمة، عبر تقديم بعض الإصلاحات الشكلية التي لا تغيّر من الأمر شيئاً. وأشرنا إلى أننا، بين هذا الموقف وذاك، ننحاز إلى شعبنا انحيازاً تاماً في نضاله السلمي من أجل الحرية والديمقراطية، ونطمح لأن نكون ذلك التعبير الواسع عن تلاقي طاقات الانتفاضة الشعبية السلمية، ورؤى الحركة الوطنية الديمقراطية التاريخية، وطاقات مختلف الشرائح والفئات والجماعات والطبقات التي لا يزال ظرفها الموضوعي والذاتي يعوق انضمامها إلى مسيرة التحول الديمقراطي.

وقلنا إننا في الوقت الذي نعتبر فيه الحوار والتفاوض أداةً حضارية في تسوية المشكلات وحلّها، لا نعتبر حواراً أو تفاوضاً مجدياً إلا إذا كانت له غاية واضحة ومحددة: هي الشروع الفوري بالتحول الديمقراطي دون إبطاء أو تسويف، هذا التحول الذي يستعيد للشعب السوري مجاله العام وحقله السياسي بكلّ ما ينطوي عليه من حريات التعبير والتظاهر والتنظيم الأساسية. ذلك أنَّ شعبنا منذ خمسين عاماً وهو يقدّم التنازلات حتى بات طوائف ورعايا وعبيداً مجردين من أيّة حقوق، ومنذ خمسين عاماً والسلطة تُخْضِع الدولة والمجتمع وتحددهما من أعلى، ولقد آن أوان تحرر شعبنا من هذا الاستعباد وتكوّنه كشعب حرّ مؤلَّف من مواطنين أحرار، ومن طبقات وفئات تتكوّن تبعاً لمصالحها الاجتماعية والاقتصادية وتصوغ دولتها وممثليها تبعاً لما تقتضيه إرادتها الحرّة.

وإذا ما كانت فئات في النظام تريد المشاركة في هذا التحول والتحرر، فإن إجراءاته معروفة ولم تعد تحتاج إلى حوارات شكلية أو مؤتمرات ترشّ السكر فوق الموت. أمّا القوة العارية التي يتوسّلها النظام الآن فميزانها متبدّل، وشعبنا بإصراره يثبت ذلك كلّ يوم رغم الطريق الوعرة والثمن الفادح. وإذا ما كان هذا الشعب يرغب في ألا يصل شهداؤه إلى عشرات الآلاف بدل آحادها وألا يصل معتقلوه إلى مئات الآلاف بدل عشراتها، ويرغب في ألا تؤخذ البلاد إلى الخراب، إلا أنَّ مسيرته نحو الحرية لا مردّ لها. وبين قوة النظام العارية من جهة وانتفاضة الشعب المتصاعدة رغم العنف والشدّة من جهة أخرى، ينبغي أن تبقى ثمّة مسافة لحقن الدماء وتجنّب ضروب الثأر والاجتثاث واستغلال ما حصل إلى الآن لتأسيس سوريا جديدة، حرّة، ومنيعة فعلاً، بدل المغامرة بتعريضها لمخاطر الاقتتال الداخلي والتدخّل الخارجي، وسوى ذلك مما يتحمل مسؤوليته النظام أولاً وأخيراً، لا بوصفه مصدر الظلم وسبب الأزمة وحسب، بل بوصفه ممتلكاً لمقدّرات البلد التي يُفْتَرَض أن توجَّه لوقايته من مثل هذه المخاطر. ومن هذه المسافة، إذا ما أُريد

لها أن تُثمر فعلاً وألا تكون الفرصة الأخيرة الضائعة، ثمة مطالب فورية تقع جميعها ضمن الصلاحيات الدستورية لمؤسسة الرئاسة في الدستور الحالي، بصرف النظر عن الشخصية التي تشغلها، ويكفل تحقيقها وضع البلد على أولّ سكّة الانتقال الجديّ الآمن إلى الديمقراطية، بعيداً عن تلك المحاولات الشكلية التي جرت حتى الآن:

1- وقف القتل وحمام الدم والاعتراف بكلّ شهداء الانتفاضة شهداء للوطن، ومنح عائلاتهم المزايا والرعاية التي تحظى بهما أسر الشهداء، وتشكيل لجنة مستقلة ونزيهة وشفافة ومسؤولة لتقصي حقائق ما جرى منذ 15 آذار 2011 وإحالة كلّ من ارتكب جريمة أو أمر بها إلى المحاكمة كائناً من كان؛

2- إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة، وإصدار عفو عن كلّ من تمّت إحالته إلى المحاكمة منهم، باستثناء من تثبت اللجنة السابقة أنه ارتكب جريمة يحاسب عليها القانون أو أمر بها؛

3-إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي، وإصدار عفو عن كلّ من تمت إحالته إلى المحاكمة منهم سواء صدر بحقّه حكم أم لم يصدر، وتسوية أوضاعهم والتعويض عليهم؛

4- تأمين جميع المستلزمات لعودة اللاجئين السوريين فوراً من البلدان المجاورة؛

5- إعلان مؤسسة الرئاسة أنّها تكفل الحقوق الدستورية في الحريات الأساسية (حرية التعبير والتظاهر السلمي والإضراب... الخ) ووقف القتل والعنف والقمع وتعطيل جميع مواد القوانين التي تحدّ من ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك قانون حقّ التظاهر الذي صدر مؤخّرا، والاكتفاء بحماية التظاهر السلمي بقوى الشرطة وحدها وإعادة الجيش إلى أماكن تمركزه في وجه العدو بدل توريطه في قمع أبناء وطنه؛

6- سحب الأجهزة الأمنية وملحقاتها من الشارع وإطلاق عملية إعادة هيكلتها وتحديد مهامها تحديداً واضحاً يكفّ جميع تجاوزاتها ومختلف أشكال تدخّلها في حياة المواطنين ويرفع الحماية القضائية عنها؛

7- إزالة كل ما يحول دون رفع حالة الطوارئ رفعاً فعلياً لا شكلياً كما هو حاصل الآن، وتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية تعمل على تفكيك ألغام ما حصل في الأشهر الأخيرة، وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي صدرت في ظلّ إعلان حالة الطوارئ، مثل القانون 49 وإنهاء مفاعيله الباقية من حيث الكشف عن مصير كلّ من اعتقلوا بموجبه، وتسوية كل الأمور العالقة جرّاء عدم الكشف عن مصيرهم إلى الآن، وتسوية وضع الذين مازالوا بحكم الفارّين أو المطلوبين، والمرسوم رقم 4، والمرسوم رقم 6، وقانون أمن الحزب، والقانون رقم 14 المتعلّق بحماية الأجهزة الأمنية ومنتسبيها من المساءلة القانونية... الخ؛

8- إلغاء المادة الثامنة من الدستور، والإعلان عن فصل حزب البعث والجبهة الوطنية التقدمية عن جميع مؤسسات الدولة وأملاكها؛

9- إطلاق حرية العمل السياسي والاعتراف بالأحزاب القائمة وضمان حقّ تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار، وذلك ريثما يصدر قانون عصري للأحزاب (تشارك مختلف القوى والاتجاهات في وضع مسوّدته لا في مناقشتها وحسب) وريثما يتمّ إعداد دستور جديد ويجري الاستفتاء عليه؛

10- تشكيل حكومة إنقاذ وطني مؤقتة ذات عمر قصير محدَّد سلفاً، برئاسة شخصية معارضة وطنية وازنة وجامعة، ولا وجود فيها لوزارة الإعلام، وبمهام أساسية وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي، إنّما مع التركيز على المستوى السياسي، نظراً لعمرها الذي ينبغي أن يكون قصيراً ولا يكفي لإنجاز إصلاح متكامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي:

•- على المستوى السياسي:

- توفير ما يلزم لتشكيل جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للبلاد؛

- توفير ما يلزم لضمان نزاهة عمليات الاستفتاء على الدستور الجديد وعلى انتخابات مجلس الشعب التي ستتم في ظلّه ووفق قانون انتخابات جديد (تشارك جميع القوى والاتجاهات في وضع مسوّدته وليس في مناقشتها وحسب)؛

- اتخاذ الخطوات اللازمة لإعطاء الثقة للشعب بأنَّ عهد الفساد قد ولّى، وذلك من خلال إحالة رموز الفساد الكبيرة إلى القضاء وإصدار قانون جديد للمشتريات العامة؛

-التأكيد على ثوابت الشعب السوري في تحرير أرضه ودعم المقاومة لاستعادة الحقوق العربية وفي مقدمتها حقّ الشعب الفلسطيني، مع التأكيد على بناء السياسة الخارجية السورية على أسس الصداقة والتعاون مع جميع الشعوب والدول في خدمة مصالح سورية العليا.

•- على المستوى الإعلامي:

- إيجاد بديل لوزارة الإعلام لا يرقى لمستوى وزارة (مجلس وطني للإعلام، مثلاً) وإصدار قانون عصري للمطبوعات، وتغيير وجه الإعلام الرسمي بشكل كامل ووقف الخطاب الإعلامي السلطوي السائد تجاه الحراك الشعبي السلمي والمعارضة الوطنية الديمقراطية، والسماح بحرية الإعلام المحلي والعربي والدولي بما يساعد على تأمين مناخ إعلامي ملائم يكون فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي بكلّ شفافية ووضوح ويراقبها؛

•- على المستوى الاقتصادي:

- في الوقت الذي نترك التفاصيل لبرنامج اقتصادي مستقل تدرسه لجان مختصة يجري تشكيلها وتباشر مهامها اعتباراً من المرحلة الانتقالية، إلا أننا نؤكّد على أن يتم تنفيذ خطوات اقتصادية سريعة تتعلق بأموال الفساد وضبط خزينة الدولة والحفاظ عليها ومراقبة نفقاتها وإيراداتها واتخاذ خطوات سريعة لإنعاش الاقتصاد وتحريك عجلته بما ينعكس على مختلف فئات الشعب؛

- التركيز على ضمان انعكاس التغييرات السياسية إيجاباً لا سلباً على الوضع الاقتصادي خلال الفترة القصيرة لعمر الحكومة، ومعالجة أي تدهور طبيعي أو مفتعل بالسرعة القصوى؛

- تخفيض أسعار خدمات الاتصالات بشكل ملموس وبدون إحداث ضرر بنمو هذا القطاع، وتصحيح أية عمليات أو عقود سابقة تمّت بوسائل الفساد في هذا القطاع كما في سواه والتعويض على الدولة بما يقتضيه التصحيح؛

- رسم ملامح إدارة جديدة لقطاع الدولة بهدف تحويله إلى قطاع رابح في ظلّ شروط المنافسة؛

- رسم ملامح سياسة تشغيل وخلق فرص عمل جديدة في قطاع الدولة، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع ذات المستوى التكنولوجي المنخفض لزيادة الطلب على اليد العاملة؛

- رسم ملامح سياسة ضريبية جديدة مع خطاب جديد لرجال الأعمال: ادفع الضريبة ولا تدفع الرشوى؛

•- على المستوى الاجتماعي:

- التركيز على ضمان انعكاس التغييرات السياسية إيجاباً لا سلباً على الوضع الاجتماعي خلال الفترة القصيرة لعمر الحكومة، ومعالجة أي تدهور طبيعي أو مفتعل بالسرعة القصوى؛

- التأكيد على استعادة مؤسسات الدولة أدوارها كمؤسسات ضامنة للمجتمع (مؤسسة الجيش، مؤسسة القضاء، مؤسسة التعليم، المؤسسات الاقتصادية والمالية والخدمية الكبرى...)؛

ملاحظات هامة:

1- ينبغي أن يشارك في الجمعية التأسيسية المشار إليها آنفاً ممثلون عن مختلف فئات الشعب السوري بما في ذلك ممثلون عن المعارضة بكلّ أطيافها وفي مقدمتهم ممثلون عن الحراك الشعبي في المدن والبلدات السورية ومن كانت أيديهم نظيفة من دماء الشعب وثروة الوطن من أهل النظام، وتناط بهؤلاء مهام البرلمان خلال المرحلة الانتقالية، التي يجب أن تنتهي بانتخاب هيئات السلطة بصورة ديمقراطية. تعلن هذه الجمعية في أول اجتماع لها عن تعليق العمل بالدستور الحالي، وتشكيل لجنة لإعداد لائحة دستورية خلال أسبوع واحد (أو العودة إلى دستور الاستقلال) يجري العمل بموجبها خلال المرحلة الانتقالية؛

2- ينبغي أن يُعِدّ مشروع الدستور الجديد لجنة من كبار الحقوقيين والمختصين بالقانون الدستوري تشكلها الجمعية التأسيسية ويجب أن يكون مشروع دستور جديد لنظام ديمقراطي برلماني أو رئاسي يجري الاتفاق عليه، يؤسّس لدولة مدنية ديمقراطية ويُطرح للاستفتاء العام خلال فترة محددة قصيرة. وينبغي للدستور الجديد أن يكون التعبير الأرفع عن استعادة الدولة المدنية وعن العقد الاجتماعي الجديد الناشئ في سورية إثر تحطيم الاستبداد، وأن يراعي بصورة خاصة:

أ- ديمقراطية الدولة ومدنيتها بصرف النظر عن العرق والجنس والدين؛

ب- الاعتراف بحقوق جميع الأقليات القومية، على أساس المواطنة وفي إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً؛

جـ- تحديد مدّة الرئاسة بما لا يزيد عن أربع سنوات، ولدورتين متتاليتين؛

د- فصل السلطات الثلاث وتأمين التوازن بينها؛

هـ- ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين استناداً إلى شرعة ومبادئ حقوق الإنسان الدولية والمبادئ العامة للديمقراطية أسوةً بالدساتير العصرية الحديثة؛

و- ضمان حرية المرأة وحقوقها في كافة الميادين، بما في ذلك حقوقها في الأحوال الشخصية؛

ز- التأكيد على علمانية الدولة بما لا يدع مجالاً للشك؛ والمقصود بعلمانية الدولة هو استقلالها عن كل إيديولوجيا دينية أو حزبية مع ضمانها الحريات الدينية فضلاً عن الحريات العامة والشخصية؛

حـ- الجيش والقضاء المستقلّين القادرين على حماية الدستور والدولة الديمقراطية المدنية؛

ط- تشكيل مجلس للأمن القومي، يحدد القانون تكوينه وصلاحياته، ومسؤولياته؛

ك- تشكيل غرفة ثانية للبرلمان (مجلس شورى) تتكوّن من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية المعترف بها قانوناً وعن هيئات المجتمع المدني والنقابات، ويتم الاتفاق على تحديد صلاحياتها التي منها القيام بأدوار رقابية والمساعدة في إنضاج ودعم التشريعات والقوانين والقرارات الإدارية المختلفة؛

3- تشكّل الجمعية التأسيسية لجاناً بحسب مقتضى الحال لإعداد مشاريع قوانين تتعلق بتنظيم الحريات العامة والشخصية، ومنها قانون ينظّم العمل السياسي وتشكيل الأحزاب، وقانون للإعلام، وقانون للانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، وغيرها من القوانين التي يقتضيها الدستور الجديد، على أن يتم عرضها للنقاش العام والاستفتاء عليها بالسرعة الممكنة؛

4- ينبغي أن تؤمن هذه الجمعية التأسيسية مع حكومة الوحدة الوطنية ما يُطْلِق إعادة هيكلة جميع أجهزة الدولة بما يتناسب مع ضرورة التحول إلى النظام الديمقراطي.

ملامح النظام الديمقراطي المنشود:

في نهاية الفترة الانتقالية (التي نرى أنّها لا ينبغي أن تتخطى العام الواحد) وبعد إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية وفق الدستور الجديد والقوانين الناظمة لها سوف يكون لدى السوريين نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالملامح الآتية:

1- رئيس جمهورية منتخب، يمكن محاسبته وإقالته حسب القانون في حال قصّر في أداء الوظيفة التي انتخبه الشعب من أجلها؛

2- برلمان منتخب بصورة تنافسية، يعكس الخيارات الحقيقية للناخبين؛

3- رئيس وزراء يتمّ تكليفه من بين الأغلبية البرلمانية (حزب أو تحالف)؛

4- مجلس وزراء بلا وزارة إعلام (نقترح استبدال هذه الوزارة بمجلس وطني للإعلام)، يؤدّي الوظائف التنفيذية المناطة به بكّل شفافية، ومسؤولية، ويُحَاسَب على التقصير؛

5- تعددية حزبية، ونقابية حقيقية تعيد الروح إلى الحياة السياسية والنقابية التي افتقدها المجتمع السوري لعقود عديدة خلت، وتعكس خيارات المواطنين ومصالحهم؛

6- إعلام حرّ ومسؤول ومتعدد يشكّل سلطة رابعة حقيقة؛

7- سلطات محلية منتخبة تعكس خيارات الناس ومصالحهم؛

8- قضاء يتمتع بالحياد والاستقلال ويضمن تطبيق القانون بنزاهة على الجميع دون استثناء؛

إن إنجاز عملية التحول المنشودة إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يحترم حقوق الإنسان، ويتيح تبادل السلطة عبر صناديق الاقتراع، ويضمن للمرأة حقوقها كاملة... ليس سوى الجزء السهل من عملية هزيمة الاستبداد. فلا يتوهمن أحد بأن الاستبداد هو معطى في الحقل السياسي فقط، بل هو حاضر بقوة في الحقل الثقافي والاجتماعي وفي منظومة القيم العامة وفي طرائق التفكير... باختصار في جميع مناحي حياتنا، وهزيمته في هذه الحقول تحتاج إلى عقود من السنين، وإلى جهود هائلة. مع ذلك، فإنَّ بوابة العبور إلى تحقيق هزيمته تكمن بالضبط في الحقل السياسي، أي في بناء نظام سياسي ديمقراطي مدني.

انتفاضة شعبنا مستمرة والمخاطر التي تحيق بها، من اقتتال طائفي أو تدخّل خارجي، لا تحيق بها وحدها، بل بالنظام أيضاً... وها نحن نؤكّد مجدداً أننا مع المحافظة على سلمية الانتفاضة وندين كلّ من يدفع باتجاه حمل السلاح أو التخريب؛ كما نؤكّد ثانياً على أننا ضدّ كل أشكال التحريض والتجييش الطائفيين، فما يجري في سورية ليس صراعاً بين طوائف بل صراع لتحقيق الانتقال الضروري من الاستبداد إلى الديمقراطية؛ ونؤكّد ثالثاً أننا ضدّ كلّ استدعاء لتدخّل عسكري خارجيّ إلى بلدنا، فلا يمكن أن نكون من دعاة الحرية ثمّ نرحّب بالاحتلال والغزو الخارجي. وأمام هذه اللاءات الثلاث، فإننا نرفع نعماً كبيرة لسورية الحرّة الديمقراطية التي لا بدّ ستأتي عبر النضال السلمي المجيد لشعبنا السوري.

معاً من أجل سورية حرّة وديمقراطية

- **بيان من معا بخصوص حماة**

في صباح هذا اليوم 31/7/2011 قام النظام السوري بتصعيد خطير في خياره الأمني باجتياح قواته لمدن سورية عدة، وفي مقدمتها مدينة حماة ذات الرمزية الخاصة في وجداننا السوري العام، مما تسبب بسقوط كثير من المواطنين السوريين بين قتيل وجريح. لقد برهنت حماة على سلمية الحراك الشعبي فيها، وعلى انضباطه وتنظيمه خلال الأسابيع الماضية، مما يُسقط حجة مواجهة العنف بالعنف التي يعتمدها النظام لتسويغ إقحام الجيش في الشأن المدني. إننا في حركة معاً إذ ندين التصعيد الأمني الخطير ضد أبناء حماه، وضد الشعب السوري عامة، فإننا نؤكد على أن البطش مهما تصاعد فلن يوقف انتفاضة شعبنا المتعطش إلى الحرية، ولن يجعله يتراجع عن مطلبه الرئيس في هزيمة الاستبداد، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

كما أننا نتساءل في حركة (معاً)، بعد قرابة خمسة شهور من تصاعد انتفاضة شعبنا الباسلة وسقوط آلاف الشهداء من المدنيين والعسكريين: ألم يحن الوقت لكي يقتنع النظام بأن الخيار الأمني لن يحل المشكلة، بل سوف يقود البلاد إلى أفق دامٍ لا مصلحة فيه إلا لأعداء سورية الذين يدعي النظام نفسه مقاومتهم؟

إننا في حركة معاً ندعو جماهير شعبنا للتمسك أكثر من أي وقت مضى بمطالبها وبسلمية انتفاضتها الباسلة، وعدم انجرارها، مهما بلغت التضحيات، إلى العنف الذي يسعى النظام إلى جرها إليه. إن قوة انتفاضة شعبنا تكمن في سلميتها، ولندرك جميعاً أن الدم سوف ينتصر في نهاية المطاف على الرصاص.

عاشت انتفاضة شعبنا السلمية الباسلة

عاشت حماه حرة أبية

عاش شعبنا السوري حرًّا عزيز النفس

حركة معا من أجل سورية حرة وديمقراطية

31-07-2011

- **رؤيتنا لتطور الأوضاع في سورية**

لا تزال انتفاضة شعبنا السوري تتقدّم وتتصاعد محافظةً، في الأغلب الأعمّ، على طابعها السلمي الحضاري الرامي إلى إقامة الدولة المدنية الديمقراطية رغم القمع الوحشي والقتل الذي طال كثيراً من أبنائنا وأخوتنا, مدنيين وعسكريين.

وبخلاف ما يصوّر النظام السوري, فإنَّ أزمة الديكتاتورية, أزمة نظام الاستبداد والفساد, هي التي أدّت إلى اندلاع انتفاضة الشعب السوري, وليس العكس. ولم يعد ثمّة خروج فعلي من هذه الأزمة وأخطارها -أخطار القتل والقمع والاقتتال الطائفي والتدخل الخارجي والتحول إلى دولة فاشلة ...- إلا بالتغيير الوطني الديمقراطي المنطوي على تفكيك الدكتاتورية, تفكيك نظام الاستبداد والفساد, بدستوره وقوانينه وأجهزته ومؤسساته وعلاقاته وممثليه..., سواء اشتمل ذلك التفكيك على لحظات سقوط درامية (كما جرى في مصر وتونس) أم كان سيرورة متصاعدة ومعقدة (كما يُحْتَمَل أن يحصل في دولة مثل سورية لا تكاد تنفصل فيها قمّة النظام وحلقته العليا الرئيسة عن النظام ذاته, ولا يزال يحظى فيها النظام بقواعد اجتماعية شتّى, ويبدي من تلاحم مكوناته القدر الكبير).

هكذا يتضح موقفنا حين نضعه قبالة نوعين من المواقف, يتمثّل أولهما في استعجال مراحل الانتفاضة والخلط المتسرع بينها (كاستعجال العصيان المدني والخلط بينه وبين التظاهر والإضراب), في حين يتمثّل ثانيهما في الإصرار على مجيء الحلّ من النظام ذاته الذي هو سبب الأزمة, عبر تقديم بعض الإصلاحات الشكلية التي لا تغيّر من الأمر شيئاً, ويمكن أن تورث أبنائنا كلّ مخاطر الحلّ الأمني الذي اتّبعه النظام, كما نرث الآن مخاطر الحلّ الأمني الذي اتُّبِعَ في ثمانينيات القرن الفائت.

إنَّ الأداة الرئيسة لتفكيك النظام الدكتاتوري الأمني الفاسد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية تتمثّل بالانتفاضة السلمية المدنية التي اجترحها شعبنا السوري وقدّم على مذبحها أنهراً من الدماء وقوافل من المعتقلين, وإننا لندعو إلى رفد هذه المسيرة جميع القوى السياسية الوطنية والديمقراطية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والإيديولوجية, وجميع أبناء الوطن ممن لم يلتحقوا بها بعد لأسباب موضوعية أو ذاتية شتّى, ففي مجيئهم إليها يكمن أمل الحيلولة دون جميع الأخطار الطائفية والخارجية, وأمل تصويب أيّ انحراف يمكن أن يعتريها, في حين لن يجلب الوقوف مع القمع والفساد سوى المزيد من الخراب لبلدنا والمزيد من البغضاء بين أبنائه الذين لا بلد لهم غيره في حين أنّ للفاسدين بأموالهم المنهوبة أرجاء الأرض.

وفي ضوء ما سبق, فإننا في الوقت الذي نرى في الحوار السلمي المتمدن والمتكافئ وسيلة معتمدة وحضارية تفضي إلى التفاوض على كيفية الانتقال السلمي الآمن إلى الدولة الديمقراطية, نجد أنَّ أي حوار حقيقي ينبغي أن تتوفّر له البيئة المناسبة, وأن تكون له غاية واضحة كلّ الوضوح ومحددة هي الشروع الفوري بالتحول الديمقراطي والخلاص من الاستبداد والفساد، وأن تتكافأ فيه الأطراف كلّ التكافؤ، وتتوفر فيه الضمانات الأكيدة المحددة زمنياً لإطلاق سيرورة الخلاص من نظام الدكتاتورية والفساد – بدستوره وقوانينه وأجهزته ومؤسساته وبناه وعلاقاته وممثليه....الخ– أمّا سوى ذلك فلا يمكن أن يُعَدّ حواراً بل وسيلة لكسب الوقت وتأجيل الحلّ وتوريث أجيالنا القادمة أشدّ المخاطر.

منذ خمسين عاماً وشعبنا يقدّم التنازلات حتى بات طوائف ورعايا وعبيداً مجردين من أيّة حقوق، ومنذ خمسين عاماً والسلطة هي التي تصوغ المجتمع وتحدده من أعلى, ولقد آن أوان تحرر شعبنا من هذا الاستعباد وتكوّنه كشعب حرّ مؤلَّف من مواطنين أحرار, ومن طبقات وفئات تتكون تبعاً لمصالحها الاجتماعية والاقتصادية وتصوغ دولتها وممثليها تبعاً لما تقتضيه إرادتها الحرة.

وإذ ننحاز إلى انتفاضة شعبنا السلمية المدنية، ونرى في كلّ موقف سياسيّ داعم لمطالب شعبنا في الحرية والديمقراطية سنداً إضافياً لهذه الانتفاضة، فإننا لا نتردد في رفض ومواجهة كلّ مسعى داخلي أو خارجي مقصود أم غير مقصود يستدعي، أو يؤدّي إلى التدخل العسكري والاستخباراتي البغيض في الشأن السوري, أو إلى تنفيذ أيّة أجندات خارجية مشبوهة, وذلك في الوقت الذي نعبّر فيه بصوت مرتفع عن قناعتنا التامة بأنَّ مثل هذه التدخلات إنما تجد سبيلها الممهّد وتربتها الخصبة في الحلّ الأمني الذي يقمع الانتفاضة السلمية قمعاً غير مسبوق ولا مبرر، مما يفتح أبواب جهنم أمام المتربّصين, في حين يشكّل اتساع هذه الانتفاضة وزخمها وتماسكها ضماناً في مواجهة كلّ الأجندات المغرضة, وتعزيزاً لموقع سوريا في ميزان القوى الخارجي بعيداً عن الهيمنة عليها وحفاظاً على سيادتها واستقلالها وكرامتها ومصلحتها الوطنية العليا.

- عاشت سوريا دولة حرّة وديمقراطية لجميع مواطنيها

- معاً, يداً بيد, لدحر الدكتاتورية والطائفية والفساد

- عاش الشعب السوري حرًّا موفور الكرامة

"معاً من أجل سورية حرّة وديمقراطية"

19/7/2011

- **حركة معا تدين وتنبه الى المخاطر**

بما يناقض روح الحوار الذي يدّعي النظام أنه سائر فيه، والذي يعني -إذا كان صادقاً -احترام الرأي المعارض وحماية المعارضين، تقوم الأجهزة الأمنية باعتقال أصحاب الرأي كما فعلت بالمثقفين والفنانين أثناء تظاهرهم في دمشق، ومن بينهم الفنانة مي سكاف الناشطة في حركة (معاً) وغيرها من ناشطي الحركة وأصدقائها، كما تقوم جماعات محمية من جهات رسمية أو شبه رسمية بتهديد المعارضين بالقتل ومهاجمة بيوتهم وتدمير ممتلكاتهم، فقد تمت مهاجمة بيت الدكتور منذر خدام مسؤول العلاقات العامة في حركة (معاً) بعد تهديده بالقتل في قرية مزار القطرية التابعة لمنطقة اللاذقية (ليل 14 حزيران)، وكان سبقها الهجوم على بيت الأديب نبيل سليمان في قرية البودي في منطقة جبلة (ليل الحادي عشر منه)، وتم في الحالتين تحطيم بيت كل منهما وسيارته. وقد تم الاعتداءان على الرغم من إبلاغ الجهات الأمنية بالتهديدات، وباعتداء سابق كان تعرض له خدام وسليمان بعد عودتهما من لقاء (سميراميس) التشاوري المنعقد في 27 حزيران.

إن تسويغ الاعتداء على المعارضين بأن الشعب المؤيد للنظام يعبّر عن نفسه، ينطوي على تواطؤ مع المعتدين وحماية لهم ودفعهم إلى المزيد من الأفعال الفاضحة لكل قول بالحوار وكل ادعاء للقيام بإصلاحات ديمقراطية. كما إن دفع الشعب بعضه ضد بعضه الآخر يضع البلد على حافة الاقتتال الأهلي، ويتسبب بمخاطر جسيمة يتحمّل النظام وحده المسؤولية عنها.

وعليه، فإن حركة (معاً) تدين حملات التخوين والتحريض والتهديد بالتصفية وتدمير الممتلكات التي يتعرض لها المعارضون من أعضائها وأصدقائها وأنصارها وغيرهم من الوطنيين السوريين، وتحمّل النظام مسؤولية ذلك كله وتطالبه بالتعويض عن الخسائر المادية، وأمّا التعويض المعنوي فيكون بانتصار سورية الحرة الديمقراطية وبتفكيك الدكتاتورية. كما تدعو حركة (معاً) جميع أعضائها وأصدقائها في الداخل السوري وفي المهجر إلى إدانة ما يتعرض له المعارضون السوريون من تهديد وتنكيل، وإلى شرح مخاطر ذلك على السلم الأهلي في سورية على أوسع نطاق ممكن.

عاشت سورية حرة وديمقراطية

(معاً) 2011-07-15

- **الأصدقاء الأعزّاء،**

منذ بداية انتفاضة الشعب السوري، بل قبلها، تنادى عدد من الناشطين من مختلف المشارب السياسية والاجتماعية والثقافية، في الساحل السوري أول الأمر، لإقامة نوع من الإطار المدني الاجتماعي-السياسي الذي يُعنى بالشأن العام، ويتعدّى ما هو طائفيّ وإثنيّ، بل وطبقيّ، وينحاز انحيازاً كاملاً إلى انتفاضة الشعب السوري السلمية البعيدة عن كلّ أشكال العنف والطائفية والعرقية وعن كلّ استدعاء للتدخل الخارجي، ضدّ الدكتاتورية والفساد، بهدف إقامة الدولة المدنية، دولة المواطنين المتساوين بالحقوق والواجبات، دولة القانون الحضارية الكفيلة بوضع حدّ لكوننا رعايا وطوائف لدى الاستبداد والفساد.

ولقد ارتأى أولئك الناشطون أن يعلنوا "المبادئ الأساسية" في بيان موجز يتمّ على أساسه استقبال من يريدون المشاركة في الهيئة المذكورة، التي اتّخذت اسم "معاً من أجل سورية حرّة وديمقراطية"، شريطة أن يكونوا من السوريين أينما تواجدوا، وذلك ريثما يتمّ استكمال ما يمكن أن ندعوه "وثائق أساسية" لهذه الهيئة، بمشاركة الجميع، وهي: 1- لائحة داخلية مرنة أشد المرونة وقادرة في الوقت ذاته على الحفاظ على البنيان والنشاط؛ 2- خطوط عريضة تحدد الهوية المميزة للحركة: بوصفها محلًّا لتفاعل ونشاط ودمج الانتفاضة الشعبية ومطالبها المشروعة مع فعل ورؤى الحركة الوطنية الديمقراطية التاريخية ومع طاقات مختلف الشرائح والفئات والجماعات والطبقات التي لا تزال مترددة مع أنها ترغب في التغيير وتتطلع إلى المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي التي تتسع الجميع وتحتاج الجميع، وكذلك محلًّا لتفاعل الخبرة القديمة مع حماسة الشباب، جنباً إلى جنب بعيداً عن أوهام القيادة والتمثيل، فضلاً عن كونها محلًّا لمساهمة المرأة، لا باعتبارها نصف المجتمع، كما تقول العبارة المكرورة، بل باعتبارها طاقة

خلاقة هي الأشدّ ثورية ونشداناً للتغيير، شأنها شأن الشباب؛ 3- رؤية لتطور الأوضاع في سورية؛ 4- رؤية للمرحلة الانتقالية في سورية؛ 5- خطة العمل؛ ووضع ذلك كلّه في صيغ موجزة مختصرة على هيئة بيانات بعيداً عن الكلام الزائد وجعله عرضةً لنقاش ديمقراطي متواصل يستجيب لتطور الأحداث والأفكار ولا يخجل من رمي وطرح كل ما ينبغي طرحه والتخلي عنه، دون أن يتحول هذا النقاش إلى معيق لمساهمتنا الفعلية في حركة شعبنا على الأرض.

لقد أُنْجِزَ إلى الآن، وبأشكال لا شكّ أنها ستكون محلّ نقد وتطوير، كلّ من "المبادئ الأساسية"، و"اللائحة الداخلية"، و"هوية الحركة"، ونحن بصدد إصدار ما تبقى خلال الأيام القليلة القادمة، فضلاً عمّا أقمناه من إدارة مؤقتة تيسّر أمور إقامة هيئات الحركة وانطلاق حركتها في أماكن تواجدها.

الأصدقاء الأعزاء،

لا شكّ أنَّ ثمة تثاقلاً وبطء حركة، نرجو أن يكون سببهما الرئيس مساهماتنا المختلفة في شتى أشكال حراك شعبنا وعبر كياناته العديدة التي لا نرى تناقضاً في مشاركة الواحد منا في عدد منها في الوقت ذاته، لكننا نرى أيضاً أنَّ هيئتنا، بتميّزها، ضرورة وطنية قصوى شأنها شأن كثير من الأطر القديمة والجديدة التي هي وسائل في أيدي أبناء شعبنا يحقق بها غاياته المنشودة.

أصدقاءنا

هاتوا أيديكم،

اعذروا بعض أخطائنا

كونوا معنا،

عاشت سورية دولة مدنية ديمقراطية لجميع مواطنيها الأحرار

عاش الشعب السوري حرًّا موفور الكرامة

- **اللائحة الداخلية**

الفصل الأول
اسم الحركة ومقرها وأهدافها
مادة 1: تؤسس في سورية حركة اجتماعية - سياسية باسم "معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية"، ويكون مقرّها المؤقت مدينة اللاذقية. ويرمز للحركة بمختصر (معاً) في أدبياتها المختلفة.
مادة 2: تعتمد الحركة العلنية والشفافية في كل ما يخص أنشطتها، وبنيتها التنظيمية، وكل ما لا يتجاوز الحدود الشخصية لأعضائها.
مادة 3: تهدف الحركة بصورة أساسية إلى المشاركة الفاعلة في كل نشاط يفضي إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي، وكذلك في :
أ. المشاركة الفاعلة في اقتراح ومناقشة وتطوير مشاريع القوانين والتشريعات التي يقوم عليها البناء المدني الديمقراطي،
ب. الدعم الفعلي للحركات والمشاريع والسياسات والإجراءات التي تؤدي إلى قيام البناء الديمقراطي وحشد الدعم المجتمعي لها؛
ت. نقد المشاريع والسياسات والإجراءات الرسمية المخلّة بأسس ممارسة الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، وحشد الرأي ضدها؛
ث. مواجهة الظواهر الاجتماعية المخلة بمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والسلم الأهلي,والوقوف ضد كل مايخل بالمساواة بين السوريين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق ؛
ج. دعم مدنية الدولة في التشريع والتطبيق، سياسياً وثقافياً وإعلامياً ومجتمعياً، والتأكيد على أهمية القوانين الوضعية في تعزيز تماسك النسيج الوطني السوري ؛
ح. الدفاع عن الحريات الأساسية كما نصت عليها شرعة حقوق الإنسان والحريات السياسية ؛

خ. العمل على دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة القائمة على العدالة الاجتماعية كشرط ضروري لبناء المجتمع الديموقراطي.

الفصل الثاني

العضوية

مادة 1: حركة معاً حركة اجتماعية سياسية مستقلة تنطلق من مبدأ المساواة بين جميع السوريين, وهي حركة متاحة لكل سوري ومن في حكمه وتتوافر فيه شروط العضوية , مقيم ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها وموافق على الالتزام بمبادئ الحركة ولائحتها الداخلية , وان يعلن انضمامه اليها طوعاً وبشكل علني وصريح .

مادة 2: شروط العضوية:

أ. العضوية علنية، ولا يجوز حجب اسم أي عضو، لأي اعتبار؛

ب. أن يكون سوريا أو بحكم السوري، ولا يقل عمره عن 18 عاماً؛

ت. أن يتقدم بطلب انتساب، ورقي أو إلكتروني، إلى إدارة فرعيته أو إلى إدارة الحركة , يؤكد فيه التزامه بمبادئها وأهدافها الواردة في بيانها التأسيسي وفي لائحتها الداخلية؛

ث. أن لا يكون قد قدّم طواعيةً أية خدمة فعلية لأجهزة القمع والاستبداد تنتقص من حقوق الإنسان ومبادئ المواطَنة أو غير ذلك مما يخدم الأجهزة القمعية؛

ج. أن لا يكون قد ساهم بفاعلية وإصرار في الإساءة إلى الشعب السوري وثورته نحو الحرية والديمقراطية؛

ح. أن لا يكون قد حقق مكاسب مادية أو معنوية عبر قنوات الفساد؛

خ. أن لا يكون منتسباً -عند انضمامه إلى الحركة - إلى أية هيئات أو حركات أو أحزاب تتناقض أهدافها أو سياساتها أو ممارساتها مع مبادئ حركة (معاً) وأهدافها؛

د. يتم قبول العضو بقرار من الفرعية التي يشمل عملها نطاق إقامة العضو، وتبلغ إدارة الحركة بذلك.

مادة 3: زوال العضوية:

أ- يختص المجلس المركزي للحركة باتخاذ قرار فصل العضو أو سحب عضويته أو تعليقها، ويشمل اختصاص الفصل جميع أعضاء الحركة عدا أعضاء المجلس المركزي ومجلس إدارة الحركة؛

ب- يحق للمجلس المركزي تعليق عضوية أعضائه بمن فيهم رئيس الحركة إلى حين نظر الهيئة العامة بأمر فصلهم؛

ت- تختص الهيئة العامة في النظر بفصل أعضاء المجلس المركزي ورئيس الحركة وأعضاء إدارة الحركة بعد تعليق عضويتهم من قبل المجلس المركزي للحركة واتخاذ القرار المناسب.

مادة 4: حالات زوال العضوية :

أ. تقدّم العضو بطلب انسحاب من الحركة، أو إعلانه عن ذلك؛

ب. ثبوت إخلال العضو بأي شرط من شروط العضوية، - بعد لفت نظر وتنبيه - أو ثبوت إيقاعه أذى مادِّيا أو معنوياً بالحركة .

ت. عدم تسديد الاشتراكات وعدم الاستجابة لطلب المساهمة في نشاطات الحركة، رغم التنبيه، لمدة عام؛

ث. الوفاة.

ج. يُسأل العضو من قبل المجلس المركزي للحركة في أسباب طرح قضية فصله ويمنح حق الدفاع عن نفسه، ويؤخذ بإجاباته قبل اتخاذ القرار، ويمكن أن يتم ذلك في مراسلات إلكترونية أو خطية؛

ح. للعضو المفصول الحق في الاعتراض لدى إدارة الحركة على قرار فصله، وتقوم الأخيرة بالبت في طلبه في فترة لا تتجاوز 15 يوماً،

خ. لا يحق للعضو أو لورثته، في حال انسحابه من الحركة أو فصله منها، المطالبة باسترداد مساهماته المادية فيها.

د. ينشر قرار الفصل أو الغاؤه على موقع الحركة الالكتروني , وتتكفل إدارة الفرعية التابع لها أو إدارة الحركة بإبلاغه .

الفصل الثالث

هيئات الحركة ومجالسها

تتكون حركة (معاً) من هيئتين: (1) هيئة مؤسسين(مؤقتة)،(2) هيئة عامة (دائمة)، وتقوم بنيتها التنظيمية على: (1) فرعيات للداخل والخارج، ينتظم ضمنها الأعضاء في المحافظات السورية وفي الخارج،(2) مجلس إدارة لكل فرعية، ومجلس مركزي للحركة، ومجلس إدارة الحركة.

مادة 1: هيئة المؤسسين:

تتألف من الأعضاء الذين تداعوا لتأسيس الحركة والأعضاء الذين انضموا إليهم حتى لحظة إعلان بيان الحركة التأسيسي (بتاريخ 23-6- 2011). وتتولى هيئة المؤسسين مهاماً مؤقتة إلى حين تشكيل المجلس المركزي ثم تنحل فور تشكيله .

مادة 2: المهام المؤقتة لهيئة المؤسسين:

أ. إقرار بيان التأسيس، ونشره؛
ب. انتخاب إدارة الحركة المؤقتة، وقد أعلن عنها في البلاغ المعمم (23-6-2011)؛
ت. إقرار اللائحة الداخلية للحركة؛
ث. انتخاب أعضاء أول مجلس إدارة للحركة، بما يوافق أحكام هذا اللائحة الداخلية؛
ج. تولّي مهام مجلس الحركة المركزي إلى حين تشكيله.
مادة 3: الهيئة العامة:
1- تتألف من جميع الأعضاء المنتسبين إلى (معاً)؛
2- تنعقد الهيئة العامة، عبر ممثلين يحدد نسبتهم المجلس المركزي للحركة، في مؤتمر عام دوري، مرة كل سنتين، ويختص بالمهام التالية:
أ. النظر في حل الحركة واتخاذ القرار الملائم؛
ب. النظر في إجراء تعديلات على بنية الحركة التنظيمية واتخاذ القرار المناسب؛
ت. إدخال تعديلات على اللائحة الداخلية للحركة؛
ث. تعديل اسم الحركة؛
ج. تعديل طبيعة الحركة (تحويلها إلى حزب مثلاً)؛
ح. إقرار خطط وسياسات للحركة تتجاوز ما جاء في البيان التأسيسي واللائحة الداخلية؛
خ. النظر في الأمور الطارئة التي لم تخص اللائحة الداخلية أياً من هيئات الحركة صلاحية النظر فيها ومعالجتها.
د. النظر في فصل أعضاء إدارة الحركة، بناء على طلب من ثلث أعضاء الإدارة أو ثلث أعضاء المجلس المركزي للحركة.
ذ. تجتمع الهيئة العامة استثنائيا بدعوة من ثلث أعضائها، أو بدعوة من المجلس المركزي للحركة؛
مادة 3: الفرعية:
الفرعية هي وحدة تنظيمية تابعة للحركة، وتلتزم التزاماً كلياً ببيانها التأسيسي ولائحتها الداخلية، وسياساتها العامة، وتقوم بعملها في إطار التنسيق مع المجلس المركزي للحركة ومع إدارة الحركة.
أ. عند وصول عدد أعضاء الحركة في محافظة ما من المحافظات السورية إلى 25 عضواً، يتم إنشاء فرعية في المحافظة، تدير شؤون الأعضاء وتنفذ خطط الحركة.
ب. ينتظم أعضاء المحافظة المعنية في هيئة عامّة فرعية، تقوم بانتخاب مجلس لإدارة الفرعية؛
ت. يفوز بمقعد في مجلس الإدارة المرشحون الفائزون الأوائل بأعلى نسبة من الأصوات؛
ث. ينتخب أعضاء مجلس الفرعية رئيساً للفرعية من بينهم، ويفوز من ينال أعلى الأصوات؛
ج. يصبح أعضاء مجلس إدارة الفرعية تلقائياً أعضاء في المجلس المركزي للحركة.
ح. يمكن إحداث فرعيات لأعضاء الحركة المقيمين خارج القطر، بما يوافق عددهم وتوزّعهم الجغرافي؛
خ. تشرف إدارة الحركة أو من تكلّفه بذلك من مجلس الحركة المركزي على اجتماع الهيئات الفرعية وانتخاب مجالس إداراتها عند التأسيس.
مادة 4: مجلس إدارة الفرعية:
أ. يتكون مجلس إدارة الفرعية من (5-9) أعضاء تبعاً لعدد الأعضاء في الفرعية؛
ب. يقوم بإدارة جميع شؤون الحركة، بما يوافق أحكام هذه اللائحة الداخلية، في منطقة عمل الفرعية.
مادة 5: المجلس المركزي للحركة:
أ. يعد رئيس مجلس إدارة الحركة رئيساً لمجلسها المركزي؛
ب. يجتمع المجلس، دورياً، مرّة كل ستة أشهر، لمناقشة ما تم تنفيذه من خطط الحركة ومشاريعها، ويقوم بتقويم الأداء والنظر في عوامل النجاح وأسباب الفشل؛
ت. يجتمع المجلس استثنائياً بدعوة من رئيسه أو من ثلث أعضائه.
يتكون المجلس المركزي من:
أ. أعضاء مجالس إدارات الفرعيات؛
ب. رئيس وأعضاء إدارة الحركة.
مادة 6: مجلس إدارة الحركة:
يتكون مجلس إدارة الحركة من (11) عضواً:
1. رئيس الحركة
2. رئيس مكتب التنظيم ونائب رئيس الحركة؛

3. أمين السر ؛
4. مسؤول العلاقات العامة؛
5. مسؤول مالي؛
6. مسؤول الثقافة ؛
7. مسؤول الإعلام ؛
8. مسؤول التشريعات والقوانين؛
9. مسؤولة قضايا المرأة والأسرة؛
10 . مسؤول متابعة قضايا الفساد؛
11. مسؤول الشباب والأنشطة الاجتماعية.

مادة 7: انتخاب رئيس الحركة ومجلس إدارتها:

أ. يقوم المجلس المركزي بانتخاب رئيس وأعضاء إدارة للحركة من بين أعضائه؛

ب. يتم الترشح للرئاسة بصورة مستقلة عن الترشح لعضوية إدارة الحركة؛

ت. يشغل الأعضاء الذين نالوا أعلى الأصوات في انتخابات إدارات الفرعيات وفي هيئة المؤسسين أماكن الشواغر الناجمة عن انتخاب الرئيس والأعضاء الذين انتقلوا لإدارة الحركة؛

ث. يمكن للمجلس المركزي تسمية من ينوب عن عضو إدارة الحركة في حالات (وفاة عضو الإدارة، تقديمه طلب الاستقالة من إدارة الحركة، طرح سحب الثقة منه والتصويت في المجلس المركزي على ذلك، أو أية أسباب أخرى تحول دون أدائه عمله)، ويتم ملء الشاغر بمن نال أكثر الأصوات في الانتخابات السابقة ممن لم يفوزوا بمقعد في إدارة الحركة.

ج. للمجلس المركزي وحده قرار سحب الثقة من رئيس الحركة؛

ح. في حال تم سحب الثقة من رئيس الحركة أو تقديمه استقالته أو تعذّر متابعته عمله لأسباب مختلفة أو وفاته، ينتخب مجلس الحركة المركزي بديلاً عنه.

مادة 8:

يشترط في رئيس وأعضاء إدارة الحركة أن لا يكونوا أثناء أدائهم منتمين لأي حزب سياسي.

مادة 9:

أ. يتم أثناء انتخاب أعضاء مجلس إدارة الحركة تسمية المكاتب التي يُنتخبون لتحمّل مسؤولياتها؛

مادة 10 :مهام رئيس الحركة :

أ . يشرف على عمل أعضاء مجلس إدارتها والمكاتب المرتبطة بهم، ويكون مسؤولا أمام مجلس الحركة المركزي وأمام الهيئة العامة عن أي تقصير في الأداء لا يطرحه أمام المجلس المركزي للمعالجة في حينه .

ب . يمثل الحركة أمام الغير ويعد ناطقا رسميا باسمها .

ج . يمكن لرئيس الحركة أن يوكل ببعض مهامه إلى أحد أعضاء إدارة الحركة.

خ. في حال غياب الرئيس يتولى نائبه كافة مهامه, وفي حال غاب الاثنان , يختار اعضاء إدارة الحركة عضوا منهم لإدارة شؤون الحركة

مادة 11 :

أ. يمكن تشكيل مكاتب مرتبطة بأعضاء إدارة الحركة , ولمجلس الحركة المركزي اتخاذ القرار بذلك .

ب. تجتمع ادارة الحركة دوريا مرة كل شهر , ويمكن لرئيسها أو لثلث أعضائها دعوتها للاجتماع عند الضرورة .

الفصل الرابع

مالية الحركة

مادة 1: تتألف إيرادات الحركة من:

أ. رسم الاشتراك الشهري الذي يسدده أعضاؤها؛

ب. التبرعات والهبات والإعانات التي تتلقاها الحركة ولا تتعارض مع مبادئها الأساسية وتتوافق مع القوانين والأنظمة ذات الصلة، ويوافق عليها مجلس إدارة الحركة ويتم الإعلان عنها في التقرير المالي السنوي.

ت. يحدد رسم الاشتراك الشهري ب (50) ليرة سورية للطلاب و(100) ليرة لباقي الأعضاء؛

ث. تبدأ السنة المالية في الأول من كانون الثاني وتنتهي مع نهاية كانون الأول من كل عام؛

ج. يتم الاحتفاظ بأموال الحركة في مصرف معتمد؛

ح. لا يجوز سحب أموال من حساب الحركة إلاّ بموجب قرار من مجلس إدارتها؛

خ. يتم السحب من الحساب بموجب أمر صرف رسمي أو شيك موقّع من آمر الصرف (رئيس الحركة و المسؤول المالي في

إدارتها وأمين الصندوق؛
د. لا يجوز صرف أموال الحركة لأية أغراض تتجاوز أهدافها.
مادة 2: يُقدم المسؤول المالي في الحركة خطة مالية سنوية إلى مجلس إدارة الحركة ولهذا المجلس النظر فيها وإقرارها.
مادة 3: لا يجوز قبول أية أموال أو هبات من هيئات أو شخصيات تتعارض توجهاتها مع المبادئ الأساسية للحركة , أو أن تكون هذه الأموال أو الهبات مشروطة .
الفصل الخامس
أحكام عامة
أ. مادة 1: أ .تحدّد الدورة الانتخابية في الحركة بعامين، ويمكن انتخاب الشخص نفسه لشغل موقع رئيس الحركة وكذلك رئيس الفرعية لدورتين متتاليتين، فيما يمكن شغل موقع عضو مجلس إدارة الفرعية وكذلك إدارة الحركة من قبل الشخص نفسه لثلاث دورات متتالية ؛
ب. في حال شغل أي عضو موقعا في أي من المجالس لمدة دورتين متتاليتين لايحق له الترشح لشغل الموقع نفسه إلا بعد مضي دورتين انتخابيتين على توليه الموقع السابق.

مادة 2 :

أ. تتخذ جميع قرارات الهيئة العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء.
ب. تتخذ قرارات جميع إدارات الحركة ومجالسها، عدا الهيئة العامة، بأكثرية (50%+1)
ت. تقبل في جميع الحالات صيغة الاجتماع والتصويت عبر الانترنت والوسائل الإلكترونية الأخرى المتاحة؛
ث. في حال وجود ما يسوّغ غياب العضو عن اجتماع في أية سوية من السويات يمكن أن يفوّض من ينوب عنه، بخطاب إلى رئيس المجلس المعني.
مادة 2: إذا تبيّن أن أسباباً ما تحول دون قيام الحركة بوظائفها لمدة عام وتجعلها عاجزة عن تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، يدعو مجلس إدارتها، بعد تصديق مجلس الحركة المركزي على الاقتراح الموجه للهيئة العامة للنظر في حل الحركة.
مادة 3: تعيّن الهيئة العامة بالتزامن مع إصدار قرار حل الحركة لجنة لتصفية حسابات وممتلكات الحركة والوفاء بالتزاماتها.
مادة 4: تؤول أموال الحركة وممتلكاتها بعد تصفيتها إلى جمعية خيرية أو ثقافية أو اجتماعية تسمّيها الهيئة العامة في قرار التصفية.
مادة 5: لا يحق لأي من أعضاء الحركة بمن في ذلك أعضاء مجلس قيادتها استرداد أي من الأموال أو الممتلكات التي ساهموا بها من قبل للحركة.

Mission

اجتمعت هيئة المؤسسين لحركة " معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية" - كهيئة مدنية تحت التأسيس" بتاريخ 23/6/2011 واتخذت قرارا بالإعلان عن إنشاء الحركة على وسائل الإعلام المختلفة، وكلفت لجنة مؤقتة من بين أعضائها لإدارة نشاط الحركة خلال المرحلة الانتقالية، ريثما تتم إجراءات ترخيصها أصولاً. وبعد انتهاء اجتماع الهيئة، عقدت اللجنة التنسيقية للحركة ووزعت العمل على أعضائها، واتخذت قرارا بتكليف الدكتور منذر بدر حلوم لإدارة الحركة خلال مرحلة التأسيس، والدكتور منذر خدام كناطق إعلامي باسم الحركة.

معاً

[من أجل سورية حرة وديمقراطية]

- **بيان تشكيل الهيئة الادارية**

عقدت هيئة المؤسسين للحركة الاجتماعية- السياسية (معاً) من أجل سورية حرة وديمقراطية، والتي يشمل نطاقها التنظيمي ومجال عملها جميع أراضي الجمهورية، اجتماعها في مدينة اللاذقية ظهر يوم السبت (9-7-2011)، وتدارست اللائحة الداخلية للحركة وأقرّتها، ثم انتخبت مجلساً لإدارة شؤون الحركة، مؤلفاً من:

1- منذر بدر حلّوم: رئيساً وناطقاً رسمياً باسم الحركة؛

2- علي رحمون: مسؤولاً عن التنظيم ونائباً للرئيس؛

3- منذر خدّام: مسؤولاً عن العلاقات العامة؛

4- بسّام يوسف: أميناً للسر؛

5- دريد جبّور: مسؤولاً مالياً؛

6- ثائر ديب: مسؤولاً ثقافياً؛

7- ناصر ونّوس: مسؤولاً إعلامياً؛

8- عزّة البحرة: مسؤولة عن قضايا المرأة والأسرة؛

9.ماهر أبو ميالة : متابعة قضايا الفساد

10- جمال صالح: مسؤولاً عن القوانين والتشريعات؛

11- سامي فيّاض: مسؤول الشباب والأنشطة.

ورأت تشكيل فرعيات تابعة للحركة في كل من دمشق وطرطوس واللاذقية في الأيام القليلة القادمة، وإطلاق موقعها على شبكة النت. وسيجتمع مجلس إدارة الحركة المنتخب خلال اليومين القادمين، ويتدارس خطة عمل الحركة للمرحلة القريبة القادمة، وسوف يصدر عن الاجتماع بيان ينشر على موقع الحركة ويوزع على وسائل الإعلام.

(معاً) من أجل سورية حرّة وديمقراطية

معا من اجل سورية حرة ديموقراطية

اجتمعت هيئة المؤسسين لحركة " معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية" - كهيئة مدنية تحت التأسيس" بتاريخ 23/6/2011 واتخذت قرارا بالإعلان عن إنشاء الحركة على وسائل الإعلام المختلفة، وكلفت لجنة مؤقتة من بين أعضائها لإدارة نشاط الحركة خلال المرحلة الانتقالية،ريثما تتم إجراءات ترخيصها أصولا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفق قانون الجمعيات. وبعد انتهاء اجتماع الهيئة، عقدة اللجنة التنسيقية للحركة ووزعت العمل على أعضائها، واتخذت قرارا بتكليف الدكتور منذر بدر حلوم لإدارة الحركة خلال مرحلة التأسيس، والدكتور منذر خدام كناطق إعلامي باسم الحركة.

معاً

[من أجل سورية حرة وديمقراطية]

- **بيان تأسيسي**

تمر بلادنا- سورية - بمرحلة تاريخية عنوانها العريض أنَّ الشعب السوري لم يعد يرضى العيش بالطريقة السابقة، وأنَّه يرفض نظام الاستبداد، ويتطلع إلى الحرية عبر نظام سياسي ديمقراطي يؤسس لبناء دولة مدنية ديمقراطية.

وحيث أن حركة الاحتجاج السلمي لشعبنا السوري تهدف إلى تحقيق انتقال بلدنا من وضعية الاستبداد إلى وضعية الحرية والديمقراطية، فإن اعتماد الخيارات الأمنية لا يحل الأزمة السياسية الراهنة، بل يعرض بلادنا لمخاطر الاقتتال الداخلي، واستثارة التدخل الخارجي.

وانطلاقا من قناعتنا بأن شعبنا عريق في تاريخه ونضالاته ووطنيته العالية، لن يسمح للطائفية والطائفيين، ولا للفساد والفاسدين التحكم بمصيره.

وبناء على انحيازنا التام لشعبنا، ودعمنا الكامل لحركة احتجاجه السلمية الرامية لتحقيق مطالبه المحقة والمشروعة، نعلن عن تأسيس حركة مدنية باسم: [معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية] تسترشد في نشاطها بالمبادئ الآتية:

1- دعم النضال السلمي للشعب من أجل الحرية والديمقراطية وبناء الدولة المدنية.

2- فضح نهج العنف ومقاومته بأشكاله ومصادره كافة.

3- تعزيز الوحدة الوطنية ومقاومة كل أشكال التحريض الطائفي والتفرقة بين السوريين.

4-تعزيز القيم الوطنية ومناهضة التدخل الخارجي وسياسات الهيمنة.

5-ا تعزيز ثقافة الاختلاف وقبول الآخر.

6-نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان .

7- تعزيز مفهوم المواطنة والأسس التي ينبني عليها.

إننا ندعو جميع الذين يؤمنون بالأسس والمبادئ السابقة من السوريين للانضمام إلينا للعمل المشترك، وبلورة ما يمكن القيام به إسهاماً منا في تجاوز هذا المنعطف التاريخي الحاسم نحو سورية مدنية ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون جميعاً بالحقوق والواجبات على قدم المساواة.

معاً

[من أجل سورية حرة وديمقراطية]

المؤسسون

علي رحمون(مدرس)- ثائر ديب(كاتب ومترجم)- منذر مصري(شاعر)- منذر بدر حلوم (أستاذ جامعي وروائي) –منذر خدام(أستاذ جامعي وكاتب)- جمال صالح(مهندس) – بسام يوسف (مدرس)- محمد حبيب(مدرس ومترجم) – كاسر صالح (مدرس) – أيوب إبراهيم (مهندس) – عبد الهادي شحادة (ناقد أدبي) – مازن شمسين (مهندس) – محمد اسماعيل(طبيب)- ماهر أبو ميالة(طبيب)- لؤي حسين(كاتب وناشر)- دريد جبور(طبيب)- ربيع سلوم(مدرس)- رامي طويل(كاتب)- أسامة جديد(مهندس) – مصعب حسن(اعمال حرة) – غسان أحمد لايقة(معلم) – بشار حسين(شاعر) – نور الدين ناصر(طبيب)- إياس حسن(طبيب) – نجوان عيسى(محامي) – ناصر ونوس(ناقد)- ابراهيم استنبولي(طبيب)- عزام ديوب (مخبري) – محمد سعيد حسين – أحمد أحمد(مترجم وناشر) – ادهم حسن(عامل) – مأمون جعبري(مهندس) – بشار بلال(أعمال حرة)- عماد الدين محمد(مهندس)- ثائر موسى(مخرج سينمائي وتلفزيوني) – أسامة محمد(مخرج سينمائي)- سمر يزبك(روائية) – هنادي ابراهيم زرقة(شاعرة)- روزا ياسين حسن(روائية)- نوار جبور(طالب جامعي)- عثمان حلبي(محامي)- ملهم عثمان حلبي (صيدلاني)- عبد الحليم رومية(طبيب وأستاذ جامعي) – خولة دنيا(كاتبة) – خضر خفيف(أستاذ جامعي) – حسين عجمية(كاتب وشاعر) – إميل جعبري(أعمال حرة) – صلاح عبود(موظف) – كمال شريقي–عدي صالح(مهندس)- رعد جبور(موظف) . سامي فياض(طالب جامعي)

ملاحظة: يمكن للراغبين في الانضمام إلى حركة معا المراسلة على العنوان البريدي الآتي:

together.for.syria@hotmail.com

هاتف الناطق الإعلامي : 0932638282